

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/2006/63  
28 February 2006

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثانية والستون

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

### حقوق الطفل

دراسة الأمين العام عن مسألة العنف ضد الأطفال\*

مذكرة مقدمة من الأمانة

موجز

يشير قرار لجنة حقوق الإنسان ٤٨/٢٠٠٤ بشأن حقوق الطفل إلى دراسة الأمين العام عن مسألة العنف ضد الأطفال. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣١/٦٠ تقديم التقرير النهائي إليها في دورتها الحادية والستين، وتقدم هذه المذكرة معلومات عن التقدم المحرز في إعداد الدراسة.

\* تأخر تقديم هذه الوثيقة لكي تشمل أحدث المعلومات الممكنة.

## مقدمة

١- رحبت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها الستين، في عام ٢٠٠٤، بإنشاء أمانة لدراسة الأمين العام عن مسألة العنف ضد الأطفال، بطلب من الجمعية العامة في قرارها ١٣٨/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية. ودعت الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها وسائر الهيئات والمؤسسات، إلى تقديم الدعم الموضوعي، وكذلك المالي، عند الاقتضاء، من أجل إجراء الدراسة بشكل فعال؛ ودعت المنظمات غير الحكومية إلى الإسهام في الدراسة، آخذة في اعتبارها توصيات اللجنة التي قدمتها في أعقاب مناقشتها العامتين بشأن العنف ضد الأطفال اللتين أحرتهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و٢٠٠١؛ وشجعت الخبير المستقل على السعي أيضاً لإشراك الأطفال في الدراسة، مراعيًا أعمارهم ومدى نضجهم.

٢- وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة تقريراً مرحلياً موضوعياً عن الدراسة في دورتها الحادية والستين وأن يقدم إليها في دورتها الثانية والستين الدراسة المتعمقة النهائية لكي تنظر فيها، بهدف تقييم كل ما يمكن اتخاذه مستقبلاً من تدابير تكميلية وإجراءات.

٣- وقدم الأمين العام تقريراً مرحلياً موضوعياً عن الدراسة إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين (E/CN.4/2005/75). ودعت الجمعية العامة في قرارها ٥٩/٢٦١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ السيد بولو سرجيو بينهيرو، الخبير المستقل الذي عينه الأمين العام، إلى التكفل بدراسته المتعلقة بمسألة العنف ضد الأطفال وإعداد تقرير عن تقدم الدراسة. ورحبت الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٢٣١ بالتقرير المرحلي وطلبت مدّها بالمذكرة النهائية عن الدراسة في دورتها الحادية والستين. وعلى ضوء ذلك الطلب، يقدم التقرير الحالي معلومات عن أنشطة الخبير المستقل والتقدم المحرز في إعداد الدراسة منذ تقديم تقريره إلى الدورة الستين للجمعية العامة.

## أنشطة المقرر الخاص خلال الدورة الستين للجمعية العامة

٤- ناقش الخبير المستقل، خلال الدورة الستين للجمعية العامة، الدراسة ومتابعتها مع ممثلي حكومات المجموعات الإقليمية الخمس في إطار اجتماعات مشتركة وثنائية. وأطلع ممثلي دول أعضاء الاتحاد الأفريقي على نتائج المشاورات الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعقودة في مصر في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والمشاورات الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا المعقودة في مالي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، والمشاورات الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعقودة في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥. كما شارك في العديد من التظاهرات التي نُظمت على هامش الدراسة، بما في ذلك مسألة العنف ضد الأطفال داخل المدارس وحوها، مع التركيز على ممارسات تنشئة الأطفال وأساليب التأديب البديلة، التي دعت إليها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والفريق الذي شاركت في الدعوة إلى انعقاده شعبة النهوض بالمرأة بشأن دراسات الأمين العام عن العنف ضد الأطفال والعنف ضد النساء، التي تقوم فيها الشعبة بدور قيادي. كما ناقش الدراسة ومتابعتها مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## التعاون مع منظمات حقوق الإنسان الإقليمية

٥- قدم الخبير المستقل إفادات إلى المنظمات الإقليمية عن التقدم المحرز في إعداد الدراسة ودور تلك المنظمات المحتمل في متابعتها. وواصل تعاونه مع مجلس أوروبا، وبخاصة مع نائب الأمين العام، وناقش إمكانية التعاون خلال عام ٢٠٠٦ مع المفوض الأوروبي لحقوق الإنسان المنتخب حديثاً. والتقى بالممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في مجلس الاتحاد الأوروبي، وبأعضاء البرلمان الأوروبي (ومن فيهم أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للبرلمان الأوروبي) والمفوضية الأوروبية (بما في ذلك وحدة إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان ووحدة العدالة والشؤون الداخلية) الذين أعربوا عن اهتمامهم بتنفيذ التوصيات.

٦- وشارك الخبير المستقل، بصفته مقررًا معنياً بحقوق الطفل في لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، في جلسات تناولت مواضيع تتعلق بالعنف ضد الأطفال في بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية، عقدت خلال الدورة العادية الـ ١٢٣ للجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وطلب من هذه اللجنة أن تلتزم رأياً استشارياً عن العقوبة الجسدية من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وبدأت بالفعل تراعي التوصيات الصادرة عن المشاورات بشأن الدراسة في منطقة البلدان الأمريكية عند إعدادها للتقارير المتعلقة بحقوق الطفل.

٧- وشارك الخبير المستقل في بعثة مشتركة نظمتها لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والمكتب الإقليمي لليونسيف لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في هايتي في الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، التقى خلالها بالسلطات المحلية، وبممثلي مؤسسات الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والمنظمات غير الحكومية المحلية والأطفال، وزار العديد من مراكز الأحداث الجناة. وأعرب عن قلقه إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لأطفال ومراهقي هايتي التي تشكل جزءاً من العنف المتواصل في البلد وتتفاقم بسبب عجز الدولة عن الاستجابة على النحو الوافي لقضيتي الأمن والعدل وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والنظام الصحي اللائق. كما لاحظ أن حالة الأطفال والمراهقين الذين يعيشون في المجتمعات المحلية حيث تعمل العصابات المجرمة بكل حرية مسألة تبعث على القلق البالغ وتتطلب بذل جهود خاصة لتأمين المساعدة الإنسانية.

## التعاون مع كيانات الأمم المتحدة

٨- واصلت كيانات الأمم المتحدة، وبخاصة الوكالات الداعمة الثلاث، وهي المفوضية واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية، دعمها للخبير المستقل وإسهامها في الدراسة. كما تُقدّم منظمة العمل الدولية واليونسكو إسهامات محددة في الدراسة. واقترح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عقد اجتماع خبراء بشأن الاتجار بالأشخاص في ربيع عام ٢٠٠٦، وإجراء مشاورات على صعيد الخبراء بشأن الآليات الدولية لحقوق الإنسان المعنية بالعنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال تشترك في تنظيمها شعبة النهوض بالمرأة والمفوضية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. كما تخطط كيانات الأمم المتحدة للقيام بأنشطة متابعة لتوصيات الدراسة، التي تتضمن تعزيز الروابط والالتزام بمكافحة العنف ضد الأطفال في صفوف مؤسسات الأمم المتحدة وشركائها.

## التعاون مع لجنة حقوق الطفل

٩- واصل الخبير المستقل التعاون مع لجنة حقوق الطفل، وشارك في يوم المناقشة العامة الذي نظّمته حول "الأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية" في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتضمنت التوصيات التي اعتمدت في احتتام يوم المناقشة العامة أهمية تنفيذ توصيات الدراسة. كما شارك في الحلقة الدراسية دون الإقليمية المعنية بتنفيذ الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل التي عقدت في بوينس آيرس في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

## التعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من شرائح المجتمع المدني

١٠- شارك الخبير المستقل في اجتماع الفريق الاستشاري للمنظمات غير الحكومية المعقود في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والذي قُدمت فيه آفاق التوصيات المحتملة للدراسة. وألقى الخبير المستقل بيانات في المؤتمر العالمي لمنع العنف ضد الأسرة، الذي عقد في بانف بكندا يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وفي اجتماع عن "وضع حد للعنف المباح ضد الأطفال" نظمته تحالف شبكة المجتمع المدني "الأطفال لا يُقهرون"، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. بمجلس العموم في البرلمان البريطاني بلندن.

١١- وشارك الخبير المستقل في إصدار تقرير المنظمة الدولية لإنهاء دعارة الأطفال واستغلالهم في إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية عن العنف ضد الأطفال في الفضاء الحاسوبي، يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في بانكوك، وشارك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في تظاهرة نظمتها تلك المنظمة على هامش المؤتمر التحضيري لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المعقود بجنيف.

## مجلس التحرير وفريق البحوث الاستشاري

١٢- في الفترتين من ٦ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ومن ٧ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ترأس الخبير المستقل الاجتماعين الرابع والخامس لمجلس التحرير التابع للدراسة، الذي يتألف من خبراء من مختلف مناطق العالم، من بينهم ممثلون عن مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. واستعرض مجلس التحرير مشاريع فصول تقرير الدراسة كما استعرض مشروع التوصيات الجامعة. وسيُعقد الاجتماع السادس لمجلس التحرير في آذار/مارس ٢٠٠٦. كما واصل الخبير المستقل المشاركة في أنشطة فريق البحوث الاستشاري الذي تولى إنشاءه لوضع تقديرات عالمية مناسبة عن مختلف أشكال العنف ضد الأطفال.

## تحليل الردود على الاستبيان الذي أرسله الخبير المستقل إلى الحكومات

١٣- ركز الخبير المستقل، منذ تقديم التقرير المرحلي إلى الجمعية العامة، على تحليل الردود على الاستبيان الذي وجهه إلى الحكومات في آذار/مارس ٢٠٠٤. وقدمت مائة وأربع وعشرون حكومة رداً ويسعى الخبير المستقل إلى توفير التحليل للجنة حقوق الإنسان كإضافة لهذا التقرير.